

انفجار المرفأ خلف أضراراً بنحو 50 مليون دولار في المنطقة الحرة خوري لـ"النهار": لا تعويضات من شركات التأمين وتدهور الوضع ينعكس علينا

موريس متي

تضم المنطقة الحرة في **#مرفأ بيروت** باحة بمساحة متواضعة مخصصة للمستودعات التي ترد برسم المنطقة الحرة، وفيها أيضاً تتم عملية إفراغ البضائع من المستودعات لتحميلها على الشاحنات ونقلها براً، (ترانزيت)، كما تضم هذه المنطقة مستودعا عموميا ZF4، حالته من حيث التجهيز والنظافة وما شاكل، متواضعة جداً أيضاً، الى مبنى مخصص للسوق الحرة يضم طبقات عدة تضاف اليها مبانٍ من 3 طبقات تضم المستودعات الخصوصية بمساحة 200 متر مربع للمستودع الواحد. وتضم المنطقة الحرة في مرفأ بيروت ايضاً مبنى كانت تشغله جمعية الصناعيين وعادت شركة المرفأ واستردته منها، يضاف اليها ايضا المساحة التي خصصتها شركة المرفأ للشركات اللوجستية لبناء مستودعاتها الخاصة، والتي أصبحت تُعرف بـ**#المنطقة الحرة اللوجستية**.

المنطقة الحرة اللوجستية

تحوي المنطقة الحرة اللوجستية 21 وحدة بمساحة 1000 متر مربع للوحدة، وهذه الوحدات تشغلها 14 شركة عالمية أو شركات وطنية معروفة، لها حجمها في مجال العمل اللوجستي، وتستخدم حوالي 350 موظفاً. جغرافياً تقع المنطقة اللوجستية على قسم مستقل من الأرض المخصصة داخل المنطقة الحرة، مصون ومعزول عن حرم مرفأ بيروت، وتبلغ مساحة هذا القسم نحو 40000 متر مربع. أما كل المستودعات اللوجستية التي كانت مشغولة ومستثمرة من قِبل شركات خاصة لبنانية، ومنها ما كان يمثل كبريات الشركات الأجنبية العاملة في مجال شحن البضائع وتخزينها، والمجهزة بأحدث التجهيزات، بنيت بالكامل على نفقة شاعليها، أي أن إدارة المرفأ قدمت الأرض فقط لقاء بدلات كانت وما زالت تستوفى بالدولار الأميركي. الهدف من إنشاء هذه المنطقة كان جذب الشركات العالمية لاعتمادها كنقطة توزيع الى الأسواق المحلية، والأهم الى باقي الأسواق الإقليمية المجاورة. أما حالياً فالخدمات الوحيدة التي تقدمها هذه المنطقة هي تسلم الشحنات وتخزينها بهدف تعريبها أو فرزها وفي أقصى الحالات إعادة توبيخها لإعادة تصديرها الى مقصدها النهائي.

أضرار فادحة لحقت بالمنطقة الحرة اللوجستية نتيجة انفجار مرفأ بيروت، حيث يقدر رئيس تجمع مستثمري المنطقة الحرة **#بيل خوري** الأضرار بحسب تقديرات خبراء الخسائر Loss Adjusters بأكثر من 50 مليون دولار، من دون احتساب الإنقطاع عن الأعمال، وحتى الساعة لم يلتفت أحد الى هذه المنطقة حيث ان كل أعمال إزالة الردم والأتربة والإصلاحات التي تمت حتى الساعة كانت على نفقة مستثمري المنطقة الحرة اللوجستية وشاعلي المستودعات اللوجستية في المرفأ، فيما تراوح كلفة بناء الوحدة الواحدة مع تجهيزاتها ما بين مليون ومليون ونصف مليون دولار، من دون احتساب قيمة البضائع التي كانت مخزنة بداخلها قبل الانفجار. ويعود خوري ليؤكد ان المنطقة الحرة اللوجستية "ليست جزءاً من إدارة المرفأ، وعلاقة مستثمري المنطقة الحرة اللوجستية وشاعلي المستودعات تقتصر على تعاقدهم مع إدارة المرفأ على استثمار المساحات التي خصصت لهم لقاء بدلات تستوفى بالدولار بمبلغ يفوق 30 الف دولار سنوياً عن كل وحدة، عدا عن الرسوم التي تستوفىها الشركات عن البضائع المخزنة لدينا لصالح الخزينة". ويعدد خوري المشاكل المتشعبة التي يعاني منها مستثمرو المنطقة الحرة اللوجستية في المرفأ ومنها "تبعات الحجز الاحتياطي الملقى على واردات الشركة التي تدير المرفأ وتستهمره، والتي أصبحت غير قادرة أو الأصح عاجزة عن القيام بأدنى واجباتها من صيانة وتشغيل وغيرها من الخدمات. ويتجلى الوضع المتردي في مرفأ بيروت أيضاً بالازمة على رصيف محطة الحاويات حيث تعمل 5 رافعات من أصل 16 معطلة وتحتاج بالتالي إلى قطع غيار ومعدات أخرى كلها بالدولار النقدي، الأمر الذي لا يستطيع أركان المرفأ من ممثلي نقابات وقطاعات عاملة فيه، تأمينه في ظل أزمة الدولار، اضافة الى أزمة الحجز الاحتياطي على أموال عائدات المرفأ.

أما الكهرباء فتصل حالياً الى المرفأ والشركات العاملة فيه بمعدل ساعة منقطعة يومياً، وأعطت إدارة المرفأ مستثمري المنطقة الحرة اللوجستية مهلة لغاية بداية تشرين الأول المقبل للمباشرة بعملية إعادة الإعمار وإنجازها قبل نهاية السنة، تحت طائلة فسخ العقود معها، وعدم إفادة الشركات من فترة السماح عن تقاضي بدلات الإيجار عن العام 2021، وتحصيل قيمة الكفالات المصرفية المودعة لصالحها كضمانة لهذه البدلات. ويشير خوري الى ان تجمع مستثمري المستودعات اللوجستية في المنطقة الحرة كان طالب الشركة المشغلة والمستثمرة للمرفأ، كما طالب وزير الأشغال العامة والنقل بإعطاء الشركات ضمانات متعلقة بمستقبلها في حال أعادت إعمار مستودعاتها في ظل السيناريوات العديدة الموضوعة لإعادة إعمار المرفأ، خصوصاً أن الشركات العالمية التي تستثمر بالمنطقة اللوجستية لن تقدم على عملية إعادة الإعمار في ظل الركود الحاصل، والتكاليف المرتفعة، والمردود الذي لا يغطي هذه التكاليف، إلا بعد الحصول على ضمانات أن هذه الإستثمارات لن تذهب ضحية أي مشروع. لكن التجمع والشركات لم تفلح حتى الساعة في الحصول على أي نوع من الضمانات.

أما بالنسبة للمشاكل التي يعاني منها هؤلاء المستثمرون مع **#شركات التأمين**، فيؤكد خوري ان لدى المستثمرين تغطية تأمينية كاملة ضد كل الأخطار، باستثناء الأخطار الناجمة عن الأعمال الحربية. ويقول: "المشكلة رغم ضخامتها، ومع أن الخبراء الذين انثبوا من قِبل شركات التأمين، وخبراء معيدي التأمين الأجانب الذين قاموا بزيارات ميدانية للتأكد من حجم الأضرار التي بحسب تقاريرهم تجاوزت الـ 50 مليون دولار فقط بما يتعلق بالـ 14 شركة، فإننا ما زلنا حتى الساعة نطلب بتقديم المستندات القديمة المثبتة للأضرار، ثم بتقديم عروض بديلة جديدة (Replacement Offers)، وبالمقابل لا نتلقى سوى الوعود، وعندما نطالبهم بالقيام بمبادرة ما، لمساعدتنا ولو بالحد الأدنى، أو بدفعة على الحساب، لنتمكن أقله من إعادة إعمار الهياكل الخارجية فقط، نجبه بردهم أنهم ما زالوا ينتظرون صدور القرار القضائي النهائي المتعلق بأسباب الانفجار". ويتساءل خوري: "ما ذنبنا وما دخلنا نحن الضحايا الأكبر والأكثر تضرراً، بعد من استشهد ومن أصيب بجروح بالغة وإعاقات دائمة، ومن هي الجهة المفترض أن تعوّض علينا إن كان الانفجار ناجماً عن اعتداء حربي خارجي، أو تخريبي داخلي، أو إهمال وظيفي، أو اي سبب آخر؟"